مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

أوجه الشبه بين الكولونياليّة الصهيونيّة والكولونياليّة الأوروبيّة

چرشون شفير

ترجمة وتقديم:
أنطوان شلحت

دراسات 3
عن إسرائيل

حزيران 2020

دراسات عن إسرائيل 3
حزيران 2020

أوجه الشبه بين الكولونياليّة الصهيونيّة والكولونياليّة الأوروبيّة

چرشون شفير
ترجمة وتقديم:
أنطوان شلحت

المحرر المسؤول: مهند مصطفى
تدقيق: حنا نور الحاج
مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب

العنوان: همغينيم 90 حيفا
البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

تقديم

الصهيونيّة بمنظور كولونياليّ. عودة إلى الأصل

يمكن القول إنّ سَنّ الكنيست الإسرائيليّ، في 2018/7/19، لِما يُسمّى «قانون القوميّة الإسرائيليّ»، تَسَبّب -في ما تَسبَّب- في استئناف الجدل داخل المجتمع الإسرائيليّ بشأن الصهيونيّة وعقيدتها الأصليّة. ويعرِّف هذا القانونُ الأساس (دستوريّ)[1] إسرائيلَ بأنّها «الدولة القوميّة للشعب اليهوديّ»، ويمنح اللغة العبريّة أفضليّة على اللغة العربيّة، والاستيطان اليهوديّ أولويّة، كما يمنح اليهود فقط حصريّة تقرير المصير في فلسطين، ويَعتبر القدس الموحّدة عاصمة أبديّة لإسرائيل.

وبرزت في خضمّ هذا الجدل أصوات كثيرة أبدت معارضتها للقانون من منطلق أنّه يتضادّ برأيها مع «أسس العقيدة الصهيونيّة»، بل زعم بعضها أنّ القانون يحوّلها إلى عقيدة عنصريّة -وهو ما يوحي بوجود قناعة راسخة أنّها ليست كذلك.

وربّما تستدعي هذه الطعون إعادة الالتفات إلى جوهر الحركة الصهيونيّة وعقيدتها الأصليّة.

وبطبيعة الحال، هذه مسألة تراكمت بشأنها إلى الآن دراسات كثيرة يجمعها قاسم مشترك هو تأكيد كون تلك العقيدة عنصريّة بامتياز، بما في ذلك دراسات أنجزها باحثون يهود وإسرائيليّون. ولا بُدّ من القول إنّ هذا التراكم جاء أيضًا على خلفيّة دراسات سابقة بهذا الصدد كان لها قصب السبق، وتحديدًا على مستوى الدراسات التي وضعها باحثون يهود وإسرائيليّون، لعلّ أبرزها ما وضعه چرشون شفير، وهو عالِم اجتماع يهوديّ إسرائيليّ وأستاذ في جامعة كاليفورنيا في سان دييچو. ومنها مقالة بعنوان «أرض وعمل وسكّان في الاستعمار الصهيونيّ: جوانب عامّة وخاصّة» ظهرت في كتاب «المجتمع الإسرائيليّ: وجهات نظر انتقاديّة» (صدر بالعبريّة عن منشورات «بْرِيروت»، 1993)، من إعداد وتحرير أوري رام. وهي معتمِدة، بالأساس، على كتاب للمؤلّف صدر بالإنچليزيّة بعنوان Land, labour and origins on the Israel-Palestinian conflict 1914-1882.

وقد ظهرت الطبعة الأولى من كتاب شفير هذا عام 1989 عن منشورات جامعة كمبريدج. ثمّ صدر في طبعة ثانية باللغة نفسها عام 1996.

وكما هو شأن كتاب شفير، ثمّة كتب عديدة لمؤرّخين وعلماء اجتماع وباحثين إسرائيليّين ما تزال، حتّى الآن، تمارس حقّها في البحث والسجاليّة بلغات أجنبيّة فقط. ولعلّ دافعي الرئيسيّ للإشارة إلى هذا الأمر، الذي قد يبدو للبعض عديم الأهمّيّة، هو كونه يمثّل أحد جوانب المجابهة المباشرة، من طرف المؤسّسة الإسرائيليّة، مع الاجتهادات العلميّة غير المفطورة على الإجماع الصهيونيّ بشأن السرديّة التاريخيّة للقضيّة الفلسطينيّة؛ وهو جانب عدم الالتفات إلى وجود هذه الاجتهادات، جريًا على طريقة «القتل بالإهمال».

أهمّ خلاصة يتوصّل إليها شفير في هذه المقالة، وفي كتابه عمومًا، تتمثّل في أنّ الحركة الصهيونيّة، ومنذ البدايات الأولى لمشروع الاستيطان اليهوديّ في فلسطين، احتقنت بطابع استعماريّ _ كولونياليّ إزاء الفلسطينيّين سكّان البلد الأصلانيّين. ومن الإثباتات المبْكِرة على هذا الاحتقان يستشهد المؤلّف، في ما يستشهد، بوقائع المواجهة التي حدثت بين آباء الهجرة اليهوديّة الأولى وآباء الهجرة اليهوديّة الثانية (وهما الهجرتان اللتان ترتّب عليهما مشروع الحركة الصهيونيّة لسرقة فلسطين) حيال ما ينبغي أن تكون عليه المقاربات الصهيونيّة إزاء شعب فلسطين. وهو يتوصّل إلى نتيجة مؤدّاها أنّ تلك الوقائع لم تكن، في جوهر الأمر، أكثر من مجرّد اختلاف بين بدائل مختلفة للاستعمار الكولونياليّ في سبيل اعتماد «البديل الأفضل» لإنجاز استعمار فلسطين، كولونياليًّا، من طرف الحركة الصهيونيّة وتيّارها الرئيسيّ المتمثّل في «حركة العمل». واكتسبت هذه الخلاصة أهمّيّتها في حينه، كما تكتسب أهمّيّتها الآن، من مُناخ سياسيّ

1. ليس ثمّة دستور معتمَد في إسرائيل لأسباب كثيرة، ولذا بادر الكنيست الإسرائيليّ منذ خمسينيّات القرن الفائت إلى سَنّ قوانين أساس أصبحت بمرور الزمن ما يشبه الدستور.

عامّ يجتهد في سبيل إرجاع جذور القضيّة الفلسطينيّة إلى حرب حزيران عام 1967 فحسب، في محاولة للهروب إلى الأمام ممّا سبق ذلك العام من أحداث تعود في أصولها إلى سنوات تأسيس الحركة الصهيونيّة، وإلى الطابع الكولونياليّ لهذه الحركة.

هنا تجدر الإشارة كذلك إلى أنّ كتاب شفير صدر بموازاة صدور كتب أخرى لمؤرّخين إسرائيليّين أمثال بيني موريس وآڤي شلايم وإيلان پاپيه. وقد اعتُبرت تلك الكتب الأربعة في عداد أوّل قطاف لموجةِ ما اصطُلِح على تسميته «التأريخ الإسرائيليّ الجديد».

ورأى البعض أن يَعزوا هذا «التأريخ الجديد» إلى عاملَيْن رئيسيَّيْن:

- **الأوّل:** نشوء رعيل جديد من المؤرّخين الإسرائيليّين لديه قَدْرٌ ما من الجاهزيّة للتسليم بجزء من الانتقادات الأخلاقيّة والسياسيّة التي وُجّهت إلى إسرائيل عقب عام 1967 (على أثر احتلالها وممارسات عسكرها في الأراضي الفلسطينيّة)، ممّا أدّى بهذا الرعيل إلى إعادة فحص الفترة التي سبقت عام 1967.

- **الثاني:** إماطة اللثام عن وثائق من فترة عام 1948 كانت حتّى ذلك التاريخ -أي النصف الثاني من ثمانينيّات القرن العشرين الفائت- طيّ السرّيّة التامّة.

لكن ما ينبغي قوله هو أنّ شفير يفترق عن هؤلاء بعودته إلى فحص جذور الصراع الصهيونيّ _ الفلسطينيّ، وهي عودة كانت حتّى موعد تأليفه لكتابه هذا لا تزال مقتصرة عليه وعلى قلائل من الباحثين أمثاله، وفي مقدَّمهم الباحث النفسانيّ بنيامين بِيتْ_هَلَحْمِي الذي سبق شفير في هذا المضمار. يُضاف إلى ذلك أنّ المراجع الأرشيفيّة، التي يستعين بها شفير في هذه المقالة، شأنها شأن المراجع الأرشيفيّة في كتابه الكامل، لم تكن من بين تلك التي أميط عنها اللثام في الفترة المذكورة؛ وإنّما كانت، قبل ذلك، مفتوحة أمام مرمى أبصار المؤرّخين والباحثين. وعلى الرغم من كونها كذلك، فإنّ شفير يعترف بأنّها تطلّبت منه «قراءة جديدة للموادّ القديمة»، في سيرورة يُراد لها أن تعيد إلى هذه المراجع ما سبق أن غاب -أو جرى تغييبه عمدًا- عن أعين القرّاء السابقين.

كلّ ذلك حدث قبل أن ينكفئ الكثير من رموز تيّار «التأريخ الجديد» على أنفسهم تحت تأثير عوامل عدّة، من أبرزها -إن لم يكن الأبرز- عاملُ الانتفاضة الفلسطينيّة في أيلول عام 2000. وهذا موضوع مكانه ليس هنا.

كذلك يجدر القول إنّه حتّى ظهور مقاربة شفير المعبَّر عنها في مقالته المترجَمة هنا، كان المنظور الكولونياليّ منبوذًا على نحوٍ يكاد يكون مطْلقًا في التيّار الأكاديميّ الإسرائيليّ العامّ. أمّا على وجه العموم، فإنّ الفكرة التي تتعامل مع إسرائيل باعتبارها مجتمعًا كولونياليًّا لم تجد أصداءً لها داخل المجتمع اليهوديّ، إلّا في أوساط جماعات هامشيّة من المثقّفين فقط، أبرزها جماعة «ماتسپين» («بوصلة») المنشقّة عن الحزب الشيوعي الإسرائيليّ، والتي تشكّلت عام 1962 من طرف شبّان راديكاليّين تركوا صفوف هذا الحزب والتحقوا في وقت لاحق بالأمميّة الرابعة التروتسكيّة. وتؤكّد دراسات عديدة أنّ برنامج «ماتسپين» كان بمثابة أوّل تعبير عن النظر إلى المجتمع اليهوديّ في إسرائيل من منظور كولونياليّ صريح.

ويتكرّر حُكم القيمة السالف بالنسبة إلى مقالة شفير هذه في الكثير من المناسبات، وتحتاج الإحاطة بها إلى ما هو أبعد من غاية هذا التقديم. وبناء على ذلك، سأتوقّف عند مناسبتين يفصل بينهما نحوُ عَقدين من الأعوام.

الأولى، دراسة أوري رام التي تحمل العنوان «الموقف من الكولونياليّة في علم الاجتماع الإسرائيليّ»، والتي نُشرت عام 1999، ويشير فيها إلى أنّ توصيف الصهيونيّة كحركة كولونياليّة، حتّى الفترة التي ظهرت فيها مقاربةُ شفير، اعتُبِر بمثابة «نوع من التشويه» لهذه الحركة، حيث إنّ النظر إلى إسرائيل كمجتمع كولونياليّ ينطوي على اعتراف ضمنيّ بأنّ اليهود احتلّوا وسلبوا أرضًا مأهولة، واستغلّوا أو طردوا السكّان الأصلانيّين، وفي هذا ما يتنافى مع صميم الصورة الذاتيّة التي رسمها الصهيونيّون عن الصهيونيّة باعتبارها حركة «شعب بلا أرض يعود إلى أرض بلا شعب». وهو اعتُبِر منفّرًا في نظر «اليسار الصهيونيّ» في إسرائيل، الذي جرى العرف لديه على الكلام بشأن التحرّر الذاتيّ وتخليص أرض (فلسطين) كانت قفراء بواسطة الكدح، كما أنّه اعتُبر منفّرًا بالقدر نفسه في نظر اليمين الإسرائيليّ الذي يقول إنّ «أرض إسرائيل

الكاملة» مُلك للشعب اليهوديّ، وهي ملْكيّة لا تقبل الدحض بحكم «الحقوق التاريخيّة» والوعد الإلهيّ.[2]

الثانية، المناسبة التي تتعلّق بإشارة أستاذ الفلسفة اليهوديّة والتلمود في جامعة تل أبيب، يشاي روزين تسفي، في سياق مقال نشره في صحيفة «هآرتس» في 2018/10/11، إلى أنّ المقولة أنّ الصهيونيّة حركة كولونياليّة لا تزال حتّى أيّامنا الراهنة بمثابة تابو في الخطاب الإسرائيليّ العامّ.[3] وهي كذلك برأيه لكون السِّمَة الكولونياليّة ما انفكّت ملازمة للعقيدة الصهيونيّة ولم تتحوّل إلى شيءٍ ما من الماضي، وهو يؤكّد أنّه في دولة تقوم بسَنّ «قانون القوميّة» السالف، وفيها أكثر من نصف مليون مستوطن في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة منذ عام 1967، وتتواتر من جانبها مشاريع ترمي إلى تهويد النقب والجليل، لا يمكن الكلام حول الكولونياليّة الاستيطانيّة كما لو أنّها أمر ينتمي إلى الماضي. وفي ضوء ذلك، من المتوقّع أن تظلّ تلك المقولة عرضة للحَجْب والإنكار تحت طبقات سميكة من علم الاجتماع والتأريخ الرسميّ الإسرائيليّ.

2. Ram, Uri. (1999). The colonization perspective in Israeli sociology (Pp 49-72). In Ilan Pappé (Ed.). **The Israel/Palestine question.** London: Routledge.

3. تسفي، روزين يشاي. (2018، 11 تشرين الأوّل). الإنكار الكبير للكولونياليّة الصهيونيّة. هآرتس. (بالعبريّة).

أرض، عمل وسكّان في الاستعمار الصهيونيّ: جوانب عامّة وخاصّة[4]

توطئة

تروي الأبحاث التي تعالج تاريخ المجتمع الإسرائيليّ، في المعتاد، واحدة من قصّتين /حبكتين: الأولى تدور حول الكيفيّة التي أقام بواسطتها المستوطنون الصهيونيّون مجتمعًا يهوديًّا في «أرض إسرائيل» (فلسطين)، وأحيانًا عبر خلافات داخليّة في ما بينهم. والثانية تدور حول كيفيّة تطوُّر الصراع بين اليهود والعرب، الذين كانوا بطبيعة الحال مُعادين للمشروع الصهيونيّ الذي يرمي إلى إقامة كيان يهوديّ على أرضهم.

وتتصالب القصّتان في ما بينهما في أحيان نادرة فقط.

في هذه المقالة بودّي الادّعاء أنّ القصّة الأولى لا يمكن فهمها من دون تشبيكها مع القصّة الثانية. فبناء المجتمع الإسرائيليّ وإقامة إسرائيل لم يكونا شأنًا يهوديًّا داخليًّا فقط. والصراع الإسرائيليّ _ العربيّ ترك بصمات واضحة على المجتمع الإسرائيليّ وعلى ثقافته ومؤسّساته، بحيث يمكن بيُسْرٍ تشخيصُ هذه البصمات في العديد من خصائص هذا المجتمع حتّى يومنا هذا. وفي إطار الجوانب، التي تبلورت عبر اللقاء اليهوديّ _ العربيّ، تندرج، في ما يندرج، الأمور التالية: موقع حركة العمل الصهيونيّة في سيرورة بناء المجتمع، والتطابق الواسع بين الاستيطان والأمن، والدور المركزيّ الذي يضطلع به الهِسْتَدْروت (اتّحاد نقابات العمّال العامّ) في المجتمع والاقتصاد، وحتّى دَوْر «الكيبوتس» (الاشتراكيّ) أيضًا.

وتُنيط الأبحاث والدراسات، التي تتمحور حول القصّة اليهوديّة الداخليّة بشأن إقامة المجتمع الإسرائيليّ، دَورًا مركزيًّا بالقيم والأفكار التي جلبها المهاجرون الصهيونيّون من بلدانهم الأصليّة، وبالأساس الأيديولوجيّات الاشتراكيّة _ العالميّة التي استُجلِبت من أقطار أوروبا الشرقيّة. وعلى الرغم من أنّ المألوف هو الاعتقاد بأنّ المُثُل الساميَة تؤدّي دَورًا متميّزًا في التاريخ اليهوديّ، فإنّ أهمّيّة هذه المُثُل في تاريخ المجتمع الإسرائيليّ كانت أدنى من أهمّيّة الظروف المادّيّة التي وجد المهاجرون _ المستوطنون أنفسَهم في خضمّها لدى وصولهم إلى فلسطين. وداخل هذه الظروف، كانت هناك أهمّيّة حاسمة لثلاثة عوامل: سوق الأرض؛ سوق العمل؛ النسبة العدديّة بين المستوطنين والسكّان المحلّيّين (الأصليّين).

وادّعائي، الذي سيَرِدُ لاحقًا، هو أنّه ضمن سياق التجربة والخطأ في سوقَي الأرض والعمل تبنّى المستوطنون اليهود -منذ الفترة العثمانيّة- أنماط نشاط كان لها تأثير حاسم في خصائص المجتمع والدولة العتيدَيْن.

ويميل الباحثون الذين يفصلون بين القصّتين -قصة بناء المجتمع اليهوديّ وقصّة الصراع اليهوديّ العربيّ- حتّى إلى التشديد على خصوصيّة الاستيطان الصهيونيّ، وعلى تلك الخصائص التي تجعل هذا الاستيطان، على نحوٍ ظاهريّ، مختلفًا عن حالات أخرى من الاستيطان الكولونياليّ. فهكذا، مثلًا، يعرضون اختلاف الطابع والوتيرة بين تطوّر اليشوف (المجتمع اليهوديّ الاستيطانيّ في فلسطين قبل عام 1948) وتطوُّر المجتمع الفلسطينيّ، باعتباره إحدى القرائن على كونهما مجتمعَيْن منفردَيْن، وعلى أنّه لم يحدث هنا استغلال للمحلّيّين (الأصليّين) من طرف المستوطنين. وثمّة ما هو أكثر من هذا، إذ يجري عرض الأيديولوجيا الاشتراكيّة للجماعة المستحوِذة في أوساط المهاجرين اليهود بوصفها عاملًا أدّى حتمًا إلى تسكين أيّ لدغة كولونياليّة يمكن أن تكون كامنة في عمليّة الاستيطان الصهيونيّة.

منذ سنوات السبعين المتقدّمة (في القرن العشرين الفائت)، بدأت في التبلور في أوساط الباحثين الإسرائيليّين، بل

4. شفير، چرشون. (1993). أرض، عمل وسكّان في الاستعمار الصهيونيّ: جوانب عامّة وخاصّة. لدى: أوري، رام. (محرّر). المجتمع الإسرائيليّ: وجهات نظر انتقاديّة. ص 104-119. تل أبيب: ڤرِيروت. (بالعبريّة)

حتّى في الجدل الجماهيريّ العامّ، مقاربةٌ جديدة ونقديّة إزاء كلّ ما تقدّم من مسائل. ومن منظور هذه المقاربة، من الصائب عقد مقارنة بين الاستيطانِ الإسرائيليّ الراهن والتشكيل الاجتماعيّ الإسرائيليّ الناشئ الآن، من جهة، ومجتمعاتٍ كولونياليّة أخرى مثل إيرلندا الشماليّة والجزائر الفرنسيّة أو جنوب أفريقيا، من جهة أخرى.[5] ومريدو هذه المقاربة هم من منتقدي الاستيطان اليهوديّ في أراضي الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة بعد حرب حزيران عام 1967.

والأمر الدارج لدى هؤلاء هو إجراء تمييز حادّ بين هذا الاستيطان الأخير، الذي يرفضونه كلّيًّا، والاستيطان في مناطق السهل الساحليّ والأغوار (داخل خطوط عام 1948) الذي يرفعونه إلى مصافّ المقدّس؛ وهو ما يضطرّهم إلى أن يروا في الاستيطان المتأخّر -المستوطنات أو المستعمرات- ظاهرة جديدة وانعطافًا مرهونًا، بهذا القدر أو ذاك، بحدوث تغيير راديكاليّ طرأ على الثقافة السياسيّة الإسرائيليّة بعد عام 1967. وما يتبيّن من مقاربتهم هذه، مجازًا، أنّ أثينا الكولونياليّة وُلدت بالغة عندما قفزت من رأس والدها زيوس الاشتراكيّ. إلى جانب هذا، التشابه الجليّ بين موجتَي الاستيطان السالفتين يتيح لقسم واحد من حركة العمل (قسمها اليمينيّ) إمكان التماهي مع الاستيطان الجديد، بينما يشعر القسم الآخر من هذه الحركة (قسمها اليساريّ) بأنّ خصوصيّته التاريخيّة تتعرّض للسلب.

إنّ هذه النظرة، التي تبدأ بسرد التاريخ الإسرائيليّ من جديد بالتزامن مع الاحتلال في عام 1967 أو مع «الانقلاب» في عام 1977 («الانقلاب» هو التعبير السياسيّ الإسرائيليّ عن مرحلة صعود حزب الليكود إلى سدّة الحكم في إسرائيل، بعد أن تربّع عليها حزب العمل لمدّة 29 عامًا متواصلة منذ عام 1948)، تتغاضى عن أوجه الشبه بين الاستيطان قبل عام 1948 والاستيطان بعد عام 1967. وبذا فإنّها تفوّت على نفسها فرصة التعلُّم من الحاضر بشأن الماضي، والتعلُّم من الماضي بشأن الحاضر، واستخدام الإدراك المزدوج الناجز من أجل إخضاع المقاربات المألوفة في التحليل السوسيو ـ تاريخيّ للمجتمع الإسرائيليّ إلى تقييم متجدّد. من ناحيتي، وفي مقابل ذلك، يشكّل خلع بُعد كولونياليّ على إسرائيل ما بعد عام 1967 فقط، دعوة مفتوحة إلى القيام بدرس مجدّد إزاء الإنكار الصارم لأيّ جانب كهذا في الاستيطان الصهيونيّ المبْكِر. لذا، يبدو لي أنّ هناك حاجة وضرورة إلى المقاربة النظريّة، التي بمقدورها أن تفهم التواصل والاستمراريّة بين فترةِ تأسيس المجتمع اليهوديّ ـ الإسرائيليّ في «أرض إسرائيل» العثمانيّة والانتدابيّة، وفترةِ الدولة المستقلّة، والفترة التي أعقبت «حرب الأيّام الستّة» (حرب حزيران عام 1967) وصعود حزب الليكود إلى الحكم.

بهذه الروح سأدّعي بدايةً أنّ هناك شبهًا مبدئيًّا، وإن كان هناك اختلاف مُعيّن، بين الاستيطان الصهيونيّ وسيرورات الاستيطان الكولونياليّ الأوروبيّ في ما وراء البحار.

وسأدّعي، ثانيًا، أنّ التغيُّرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيليّ بعد عام 1967 لا ينبغي فهمها بوصفها انتقالًا من مجتمع صهيونيّ ـ اشتراكيّ إلى مجتمع يمينيّ ـ كولونياليّ، بل بوصفها استمرارًا طبيعيًّا للمشروع الكولونياليّ (الصهيونيّ)، عبْر الانتقال من شكل استيطانيّ معيّن إلى شكل آخر.

وسأعرض هاتين الأطروحتين النظريّتين في خمسة فصول:

الفصل الأوّل يقترح تصنيفًا لنماذج الكولونياليّة الأوروبيّة، ويقارن بإيجاز بين الظروف التي سادت في فلسطين وإسقاطاتها على الاستيطان فيها، وكولونيات أخرى.

الفصل الثاني يحلّل الكيفيّة التي بواسطتها لاءمت حركة العمل الصهيونيّة نموذج الاستيطان الأوروبيّ إلى احتياجاتها، وإلى الظروف المحلّيّة التي واجهتها.

الفصل الثالث يشدّد على سِمات الاستيطان الصهيونيّ الخصوصيّة.

الفصل الرابع يعرض، بإيجاز شديد، خصائص الفترة الواقعة بين العامَيْن 1948 وَ 1967.

---

5. سيڤان، عمانوئيل. (1989، 8 كانون الأوّل). عشيّة العام الثالث للانتفاضة. **هآرتس**. (بالعبريّة)

Harkabi, Yehoshafat. (1988). **Israel's fateful decisions**. London: I.B.Tauris.

وأخيرًا يبحث **الفصل الخامس** في أنماط الاستيطان الكولونياليّة في فترة ما بعد عام 1967، بالمقارنة مع تلك الأنماط من الفترتين العثمانيّة والانتدابيّة، ويبحث في إسقاطات هذه الأنماط الجديدة على طابع المجتمع الإسرائيليّ.

شروط الاستيطان ونماذج المستعمرات

إنّ رفض الاعتراف بأوجه الشبه بين الكولونياليّة الأوروبيّة والاستيطان الصهيونيّ ليس ناجمًا فقط عن الحرج الأيديولوجيّ المَنوط بمقارنة من هذا القبيل، وإنّما هو ناجم كذلك عن افتقاد الوعي بشأن التشكيلة المتنوّعة لنماذج المستعمرات الكولونياليّة، التي أُنشئت وتشكّلت من طرف الدول الأوروبيّة العظمى بين القرن السادس عشر والقرن العشرين.

يجدر بنا أن نتذكّر أنّ الاستيطان الكولونياليّ الأوروبيّ تولّد عنه أكثر من نموذج واحد للمجتمع الكولونياليّ. ويميّز الباحثان فيلدهاوس[6] وفريدريكسون[7] بين أربعة نماذج لمستعمرات كولونياليّة مختلفة. هذه النماذج هي:

- المستعمرة العسكريّة - (Occupation colony).
- المستعمرة المختلطة - (Mixed colony) وهي خليط بين مجموعات إثنيّة مختلفة.
- مستعمرة المَزارع -(Plantation colony) .
- مستعمرة الاستيطان الطاهرة -(Pure settlement colony) ، وهي تلك التي فيها جميع السكّان، أو معظمهم، هم من الأصل الطاهر للمهاجرين _ المستوطنين الأوروبيّين.

تَمثَّلَ هدف المستعمرة العسكريّة (النموذج الأوّل) في تأمين سيطرة عسكريّة وإداريّة على إقليم جغرافيّ ذي أهمّيّة إستراتيجيّة. وهذا الغرض تطلّب الاحتفاظ بقوّة عسكريّة في المستعمرة، لا باستيطان مدنيّ واسع. ومثل هذه المستعمرات جرى تأسيسها، على سبيل المثال، في شواطئ آسيا وأفريقيا (يشار هنا إلى أنّ «أرض إسرائيل» -فلسطين- نفسها كانت مستعمرة من هذا الطراز بالنسبة إلى بريطانيا).

أمّا النماذج الثلاثة الأخرى، فهي مستعمرات استيطانيّة (Settlement colonies) أي مستعمرات مرتكزة إلى استيطان سكّان أوروبيّين، وإلى سيطرتهم على الموارد الاقتصاديّة -وفي طليعتها الأرض.

يكمن الاختلاف بين نماذجِ المستعمرات الاستيطانيّة الثلاثةِ المذكورة أعلاه في أساليب استعمال الأرض. ففي المستعمرات المختلطة اضطُرّ السكّان المحلّيّون إلى تزويد المستوطنين بقوّة العمل المطلوبة، لكن من غير أن يسود فيها فصل عِرقيّ تامّ، ولذا فإنّه بمرور الوقت انطمست الحدود بين المستوطنين والسكّان المحلّيّين بفعل عدّة عوامل، من بينها الزواج المختلط. هذا الطراز من المستعمرات اتّسمت به أميركا اللاتينيّة تحت الحكم الإسپانيّ أو تحت الحكم البرتغاليّ. وفي ظروف انعدام وجود قوّة عمل محلّيّة، رخيصة ومطيعة، استورد المستوطنون الأوروبيّون قوّة عمل مستعبَدة للعمل في مزارعهم. أكثر النماذج المعروفة لمستعمرة المَزارع هذه هو نموذج مناطق زراعة القطن في جنوب الولايات المتّحدة، التي كان العمل فيها يجري من طرف عمّال زنوج استُوردِوا من أفريقيا خصّيصًا لهذا الغرض.

هناك نموذج آخَر لمستعمرة المَزارع هو جنوب أفريقيا، التي جرى فيها استعباد قوّة العمل الزنجيّة المحلّيّة. وفي الحالتين فُرضت على العمّال مكانة شرعيّة دونيّة، بالإضافة إلى مكانة اقتصاديّة دونيّة.

وخلافًا لهذين الطرازين من المستعمرات الاستيطانيّة، فإنّه في مستعمرة الاستيطان الطاهرة انتمى المشغِّلون والعمّال إلى جماعة إثنيّة واحدة، أي كانوا جميعًا من المستوطنين الأوروبيّين. وكان شرط نشوء هذا الوضع هو طرد السكّان المحلّيّين أو إبادتهم.

6. Fieldhouse, David K. (1966). **The colonial empires from the eighteenth century**. New York: Weidenfeld & Nicolson.

7 . Fredrickson, George. (1988). **The arrogance of race**. Middletown: Wesleyan University Press. Pp. 216-253.

ويؤكّد فريدريكسون أنّ هذا النموذج من المستعمرات أتاح للمستوطنين إمكان «أن يحظوا مرّة أخرى بشعور التجانس الثقافيّ أو الإثنيّ، المحسوب على مفهوم القوميّة الأوروبيّة».[8]

وتُعتبر المناطق الشماليّة للولايات المتّحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا، أمثلة على هذا النموذج الاستعماريّ.

إلى هذا التصنيف النمطيّ يجب أن نضيف طرازًا آخَرَ، هجينًا، سأطلق عليه اسم «مستعمرة المَزارع الإثنيّة». وهو طراز يدمج بين سيطرة المستوطنين الأوروبيّين على الأرض وتشغيل عمّال محلّيّين، لكن من خلال الحفاظ على الحواجز والسدود الإثنيّة بين المجموعات السكّانيّة. وتُنمذَج على هذا الطراز المستعمرةُ الفرنسيّة في الجزائر، والمستعمرةُ الإنجليزيّة في كينيا.

إذًا، يشكّل طابع قوّة العمل، التي تشتغل في الأرض التي يمتلكها المستوطنون الكولونياليّون، علامةً فارقة حاسمة بين أنواع المستعمرات التي أنشأها الأوروبيّون خارج تخوم قارّتهم. والنظريّة العامّة، التي تكشف عن الديناميكيّة الفاعلة في أسواق العمل التي يجري فيها تشغيل عمّال من مجموعات إثنيّة مختلفة مستعدّين للقيام بعمل مماثل في مقابل أجر مختلف، يقترحها نموذج «سوق العمل المجزَّأة» الذي طوّرته عالمة الاجتماع عِدْناه بوناتشيتش.[9]

يوضّح هذا الأنموذج (الموديل) أنّ العمّال أصحاب المدخولات العالية نسبيًّا، وهم -في المعتاد- عمّال «بِيض»، يردّون على محاولات اختراق سوق العمل من طرف متنافسين ذوي أيدي عمل أكثر رخصًا، وعلى وجه العموم من بين مجموعات إثنيّة ليست أوروبيّة، بانتهاج واحدة من إستراتيجيّات ثلاث. والإستراتيجيّتان الأكثر شيوعًا بينها هما: إنشاء «كاستات» (Castes) -أي مجتمعات مغلقة متحجّرة ومنغلقة على نفسها-، أو بدلًا منها إستراتيجيّة «الإقصاء» (Exclusion).

إستراتيجيّة «الكاستات» معناها تقييد العمّال المتنافسين بالاشتغال في مهن متدنّية الأجور والمنزلة الاجتماعيّة. أمّا إستراتيجيّة «الإقصاء»، فمعناها الإبعاد المطْلَق والتامّ للعمّال ذوي الأجور والمنزلة الاجتماعيّة المتدنّية من سوق العمل. وتؤدّي هاتان الطريقتان إلى تجزئة سوق العمل بواسطة مَوْضعة العمّال من أصحاب الأيدي الرخيصة في أسفل سلّم الشغل أو خارج سوق العمل. وعلى الرغم من الاختلاف بين الطريقتين، فإنّهما تحقّقان نتيجة مماثلة واحدة هي: صيانة المكانة العالية نسبيًّا، وكذلك الأجر العالي نسبيًّا للعمّال من المجموعة الأولى. وثمّة إمكانيّة ثالثة هي نشوء تضامن بين فرق العمّال من المجموعات الإثنيّة المتعدّدة، ابتغاءَ مساواة أجور الجميع بالأجر الأعلى اللائق. لكن مثل هذه الإمكانيّة تبوء -في المعتاد- بالفشل، ولو بسبب احتمال هروب الرأسمال نحو غايات أكثر رخصًا.

تعلّمنا النماذج التاريخيّة أنّ المشغّلين الكولونياليّين الأوروبيّين يميلون إلى إيثار الأيدي العاملة الأكثر رخصًا، من غير اعتبار لأصل العمّال الإثنيّ. ونتيجة لذلك، فإنّ الشغّيلة من مجموعة المشغّلين الإثنيّة بالذات- المعتادين على أجور أعلى من أجور منافسيهم غير الأوروبيّين- هم الذين يجري إخراجهم من السوق. ولا تَبطل هذه الديناميكيّة الاقتصاديّة إلّا عندما يفلح العمّال الأوروبيّون في الالتفاف على ميكانيزم سوق العمل، وفي تطبيق شروطهم المفضّلة بواسطة تجزئة السوق، أي: تقييد منافسيهم أو إبعادهم. ويُفهَم من هذا أنّ العمّال الأوروبيّين، الأبهظ ثمنًا، يستطيعون صيانة أماكن عملهم وأجرهم العالي نسبيًّا فقط عندما يخوضون نضالهم المهنيّ على أساس إثنيّ أو قوميّ ويجنّدون من أجل ذلك، قدر الممكن، تأييدَ جهاز الدولة. فالدولة هي الطرف الوحيد الذي بمقدوره تقديم مخصّصات دعم لأجور العمّال الأوروبيّين العالية، بواسطة فرض ضرائب على عموم السكّان، وعبْر استخدام شرعيّة الوحدة الإثنيّة أو القوميّة أو العِرقيّة.

بالاستناد إلى نظريّة الأنماط، وَفقًا لفيلدهاوس وفريدريكسون، وعلى أساس موديل بوناتشيتش، يمكن إجمال الفوارق البارزة بين أنواع المستعمرات الأوروبيّة. والمعيار المميّز الأساسيّ هو ما أبداه المستوطنون، في كلّ حالة، من اهتمام بالأرض والعمل المحلّيّين. فمستوطنو المستعمرة العسكريّة لم يكن لديهم شأن بالأرض ولا بالعمل المحلّيّ، وإنّما

8. Ibid. Pp. 218-221.

9. Bonacich, Edna. (1972). A Theory of ethnic antagonism: The split labor market. **American Sociological Review**, 37 (5). 547-559.

انحصر اهتمامهم في المكان نفسه باعتباره ذخرًا إستراتيجيًّا. أمّا مستوطنو المستعمرات المختلطة، فقد كان لهم شأن بالأرض وبقوّة العمل المحلّيّة على حدّ سواء. والمستوطنون في الصنفَيْن الآخرَيْن من المستعمرات كان لهم شأن فقط بالأرض المحلّيّة، وتَمثَّلَ الاختلاف بينهم في أنّ مستعمرات المزارع استوردت عمّالًا مستعبَدين أجانب (ليسوا أوروبيّين)، بينما استخدمت مستعمرات الاستيطان الطاهرة فقط عمّالًا من أبناء جماعات المستوطنين أنفسهم. وثمّة تمايز إضافيّ يتعلّق بما أسمّيه المصلحة الديموچرافيّة لأنواع المستعمرات المختلفة، أي: التعامل المفضّل فيها بين مجموعاتِ السكّان والأرضِ. فالمستعمرة العسكريّة تتّسم بكثافة منخفضة للسكّان المستوطنين على الأرض، بينما تتّسم المستعمرة الطاهرة بكثافة عالية للسكّان المستوطنين على الأرض. والمستعمرات التي من النموذج الأخير نجحت، على وجه العموم، في ترسيخ نفسها وتأمين استقرارها لمدّة أطول من مدّة نماذج المستعمرات الأخرى.

ما يهمّ موضوعَ بحثنا هو نوعان من مستعمرات الاستيطان:

- **النوع الأوّل:** مستعمرات المَزارع، على نسق المستعمرات في جنوب الولايات المتّحدة وجنوب أفريقيا. فهذه المستعمرات اعتمدت على العمل الرخيص وأقامت «حاجزًا لونيًّا» (Color bar) من أجل جعل منزلة المستوطنين البِيض أعلى من منزلة غير البِيض.

- **النوع الثاني:** مستعمرات الاستيطان الطاهرة، على نسق مستعمرات شمال الولايات المتّحدة ونيوزيلندا وأستراليا، التي آثرت أن تُقصي غير البِيض من داخلها، وأن تبلور مجتمعًا متجانسًا من ذوي الأصل الطاهر للمستوطنين البِيض.

وحسبما سنُبدي في سياق لاحق، فإنّ المهاجرين الصهيونيّين في «أرض إسرائيل» وَجَبَ عليهم أن يقرّروا الطريق، التي سينتهجونها في صراعهم مع العرب المحلّيّين على العمل والأجور، وكذلك أن يقرّروا ماهيّة مصلحتهم الديموچرافيّة. والسؤال الذي كان ماثلًا أمامهم (وإن لم تَجْرِ صياغته بهذه التعابير) هو: هل يُنشَأ مجتمع على نسق مستعمرات المَزارع، وعندها يؤدّي ذلك إلى جعل العرب المحلّيّين «كاست» منغلقة منعزلة ودونيّة؟ أم هل يُنشَأ، بدلًا من ذلك، مجتمع على نسق مستعمرات الاستيطان الطاهرة؛ وعندها يُفْضي الأمر إلى إقصاء العرب المحلّيّين من سوق العمل ومن المجتمع بصورة عامّة؟

قبل أن نتفحّص على نحوٍ تفصيليّ نماذج الاستيطان الصهيونيّ، يتعيّن علينا أن نستعرض الظروف والشروط التي كانت سائدة في فلسطين، بالمقارنة مع تلك التي كانت سائدة في مناطق استيطان مجتمعات كولونياليّة أخرى، وكذلك الفوارق التي نجمت عن ذلك في طابع الحركات الكولونياليّة. وكما سنبيّن، فإنّ فلسطين لم تَعرض بصورة عامّة ظروف استيطان مريحة على نحوٍ خاصّ، ولذا فإنّ البدائل التي مثلت أمام المستوطنين كانت محدودة جدًّا، وقوّة جذب الحركة الصهيونيّة للجماهير اليهوديّة بقيت بدَوْرها محدودة أيضًا.

دعونا نتفحّص هذا الأمر بإيجاز:

1. المناطق الجغرافيّة المُعَدّة للاستيطان الأوروپيّ اختيرت بموجب اعتبارات اقتصاديّة أو إستراتيجيّة. في مقابل هذا، المنطقة الجغرافيّة المُعَدّة للاستيطان الصهيونيّ اختيرت بموجب اعتبارات عقائديّة أو دينيّة.

2. السكّان المحلّيّون الذين تَواجَهَ معهم المستوطنون الأوروبيّون كانوا، في معظم الحالات، من الرحّل أو الصيّادين، أو من تشكيلات لم تكن تمتلك القوّة للحدّ من تقدُّم المستوطنين. في مقابل هذا، إنّ قسمًا ضئيلًا فقط من السكّان المحلّيّين في فلسطين كانوا من الرحّل (قبائل البدو)، بينما كان معظمهم من المزارعين الذين كان تشبُّثهم بالأرض أكثر قوّة ورسوخًا، وكانت حياتهم أكثر استقرارًا. وبدءًا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أخذت مناطق الاستيطان الزراعيّة العربيّة تمتدّ وتتّسع من منطقة الجبل نحو منطقتَيِ السهل الساحليّ والأغوار، من خلال تنافس قويّ مع الاستيطان اليهوديّ.

3. المستوطنون في المجتمعات الكولونياليّة نشطوا، بصورة عامّة، برعاية وحماية القوّة العسكريّة لشركات استيطانيّة ولدول كولونياليّة عظمى. أمّا المستوطنون اليهود في فلسطين، فإنّهم -في مقابل هذا- نشطوا في البداية من دون مثل هذه الرعاية والحماية. وفقط مع بدء الانتداب البريطانيّ نشأت ظروف مساعِدة للاستيطان اليهوديّ، لكن هذه الفترة المريحة لم تدم طويلًا.

4. في معظم المستعمرات الأوروبيّة، كانت الأرض متوافرة بكثرة لكلّ طالب وبسعر رمزيّ (وهو ما يعنيه التعبير الأميركيّ «Free land»). أمّا في فلسطين، فإنّ وضع ملْكيّة الأرض كان مختلفًا تمامًا. الإمكانيّات التي كانت متيسّرة أمام المستوطنين اليهود وصفها في عام 1903 مناحيم أوسيشكين، أحد قادة حركة «حُوفِفِي تْسِيون» («محبّو صهيون» أو «هواة صهيون»)، على النحو التالي:

> «في سبيل تأسيس حياة /جالية أوتونوميّة يهوديّة -أو على وجه الدقّة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل- هناك ضرورة، بادئ ذي بدء، لأن تكون كلّ مناطق أرض إسرائيل، أو معظمها على الأقلّ، مُلكًا لشعب إسرائيل [...] لكن بحسب المتّبَع في العالم، كيف يحقّقون امتلاك الأرض؟ بواسطة واحدة من الطرق الثلاث التالية فقط: بالقوّة، عبر احتلالها في حرب، وبكلمات أخرى نهب الأرض من أيدي أصحابها، أو بالامتلاك من خلال الإجراءات القسريّة أو الإكراهيّة، أي: مصادرة الأملاك بقوّة الحكومة، أو بالامتلاك من خلال رغبة أصحاب الأرض [في بيعها]».[10]

بَيْدَ أنّ أوسيشكين أسقط من الحسبان الطريقة الأولى، لكونها «ليست من الربّ بتاتًا»، على حدّ قوله، وربّما لاعتبار أكثر واقعيّة مؤدّاه كوننا في هذا الشأن «ضعفاء أكثر من اللازم». وبخصوص الطريقة الثانية، فإنّه أثار قدرًا كبيرًا من الشكّ في إمكان الحصول على امتياز (Charter) يتيح للمهاجرين ـ المستوطنين اليهود إمكان مصادرة أراضٍ من أصحابها الأصليّين. وهكذا لم يتبقَّ أمامه إلّا الاستخلاص أنّ الطريقة الوحيدة لتكديس الأراضي في أيدي المستوطنين اليهود هي امتلاكها بالأموال. وبحسب عالِم الاجتماع الإسرائيليّ باروخ كيمرلينج، هذه الحالة القهريّة -حالة الاضطرار إلى دفع الأموال في مقابل الأرض- قيّدت قدرةَ المستوطنين التوسّعيّةَ، وقد تكون حدّت أيضًا من مستوى عنف عمليّة الاستيطان في المراحل الأوّليّة.[11]

5. في معظم المستعمرات الأوروبيّة، استطاع المستوطنون تشغيل عمّال مستعبَدين مؤقّتين أو حتّى عبيد كانت كلفة عملهم منخفضة جدًّا. وفي غياب حماية قوّة خارجيّة، لم تكن في حيازة المستوطنين اليهود في فلسطين إمكانيّة كهذه، واضطُرّوا إلى الاعتماد على قوّة عمل بأجرة.

6. قوّة الجذب المحدودة التي اتّصفت بها فلسطين أدّت إلى إحجام يهود كثيرين عن القدوم إليها. وحتّى في حالة هجرتهم من أماكن سكنهم، فإنّهم فضّلوا التوجّه إلى مستعمرات أوروبيّة أكثر جاذبيّة، كالولايات المتّحدة على سبيل المثال. ولهذا السبب، فإنّه على الرغم من الزيادة العدديّة الواضحة لم ينجح المستوطنون اليهود، في أيّ مرحلة من المراحل الممتدّة حتّى حرب عام 1948، في أن يصبحوا مجموعة الأكثريّة في البلد.

كلّ هذه الظروف، في اجتماعها معًا، راكمت أمام المستوطنين اليهود في فلسطين العثمانيّة والانتدابيّة مصاعب خاصّة، إمّا لم تكن قائمة قَطّ، أو لم تكن في مثل هذا المستوى، في مستعمرات الاستيطان الأخرى. ويميل باحثون إسرائيليّون كثيرون إلى أن يروا في هذه الفوارق قرائن على أنّه لا ينبغي دراسة الاستيطان الصهيونيّ باعتباره استيطانًا كولونياليًّا. وهذا خطأ؛ فإنّ التحدّي البحثيّ، على خلاف ذلك، هو أن نفهم كيف عملت الحركة الصهيونيّة في هذه الظروف الخاصّة، وكيف أثّرت هذه الظروف في صبغتها الخاصّة كحركة كولونياليّة؟ وعلى نحوٍ أكثر تفصيلًا، السؤال الذي نرغب في الإجابة عنه هو: كيف نجحت الحركة الصهيونيّة في بناء مجتمع، ومن ثَمّ دولة، على الرغم من أنّه لم تكن في حيازتها تلك الوسائل الرأسماليّة والعسكريّة التي كانت في حيازة الدول الكولونياليّة الأوروبيّة العظمى؟

10. أوسيشكين، مناحيم. (1934). **كتاب أوسيشكين**. القدس، لجنة إصدار الكتاب. ص 105. (بالعبريّة)

11. Kimmerling, Baruch. (1983). **Zionism and Territory**. Berkeley: The Institute of International Studies. P. 106; 145-146.

ينبغي أن نبحث عن الإجابة عن هذا السؤال في اتّجاهين:

الأوّل أنّه على الرغم من النظرة من الخارج، من الواضح أنّ الحركة الصهيونيّة استعانت هي كذلك، وبصورة مكثّفة، بموارد خارجيّة. هذه الموارد الخارجيّة شملت في الوقت نفسه دعمًا سياسيًّا من طرف دول عظمى مختلفة، وبالأساس بريطانيا، وكذلك دعمًا ماليًّا كبيرًا من مصادر متعدّدة، وبالأساس مصادر يهوديّة.

الثاني أنّ الحركة الصهيونيّة -وربّما أكثر من الحركات الاستيطانيّة الأخرى- احتاجت إلى ما يمكن اعتباره الحصافة والليونة.

وقد تمثّلت پراچماتيّتها الإبداعيّة في جانبين كان لهما أثر كبير على شخصيّتها:

الجانب الأوّل، هو تطوير أسلوب الاستيطان الخاصّ بها -الاستيطان الكوموني والتعاوني- الذي استند إلى التعاون بين الحركة الصهيونيّة وحركة العمل. وهذا الأسلوب وفّر تعويضًا عن ظروف البدء غير المريحة، سواء أكان ذاك في سوق الأرض أم في سوق العمل. وأسلوب الاستيطان هذا كانت غايته، عمليًّا، هي إنشاء مستعمرة استيطان طاهرة تكون، حسبما هو محدَّد أعلاه، مستندة إلى السيطرة على سوق الأرض وسوق العمل، وإلى الهجرة المتعدّدة الأبعاد إلى المستعمرة.

أمّا الجانب الثاني، فتمثَّلَ في جاهزيّة التيّار المركزيّ في حركة العمل لتقييد طموحات الصهيونيّة الإقليميّة (الجغرافيّة)، بقصد ملاءَمتها مع القدرة الاحتماليّة الديموچرافيّة والاقتصاديّة الضيّقة لدى اليهود، ودراسة التأييد والدعم اللذَيْن يمكن تجنيدهما من طرف الدول العظمى في كلّ مرحلة من مراحل الاستيطان. لكن، وحسبما تشهد على ذلك المواجهة العسكريّة المستمرّة مع السكّان الفلسطينيّين، والتبعيّة التي لم تتوقّف نتيجة الاعتماد على المساعَدات الاقتصاديّة من الخارج، فإنّ إنجازات الاستيطان الصهيونيّ ظلّت جزئيّة وضيّقة. يعني هذا أنّ المستوطنين الصهاينة لم ينجحوا، في نهاية الأمر، في التغلّب كلّيًّا على المشكلات الخاصّة التي وضعها إزاءهم الاستيطان في فلسطين.

ننتقل الآن إلى البحث في التطوّر التاريخيّ للاستيطان الكولونياليّ اليهوديّ في فلسطين.

استيطان حركة العمل: مستعمرة الاستيطان الطاهرة، 1882 - 1948

لم يتطوّر الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين طبقًا لبرنامج مجهَّز مسبقًا. ولقد تطوّر -برأيي- عبْر طريق التجربة والخطأ، التي قادته من مرحلة إلى أخرى حتّى تَبلورَ في النهاية -منذ الفترة السابقة للحرب العالميّة الأولى- نموذج استيطانيّ فاعل تَناسَبَ، على حدّ سواء، مع ظروف سوق الأرض وسوق العمل التي سادت في البلد، ومع النسبة العدديّة بين السكّان وخصائص المستوطنين اليهود. ويمكن، في الاستيطان الصهيونيّ، أن نميّز بين ستّ مراحل للتطوّر قابلة لأن تتوزّع إلى فترتَيْن رئيسيّتَيْن. والمراحل الثلاث الأولى تتوازى مع فترة الهجرة الأولى (1882 – 1903)، التي وصل فيها إلى فلسطين نحو أربعين ألف مهاجر يهوديّ. والمراحل الثلاث اللاحقة تتوازى مع فترة الهجرة الثانية (1904 – 1914) التي وصل فيها إلى فلسطين نحوُ ثلاثين ألف مهاجر يهوديّ. وفي هذه الفترة، عاش في فلسطين نحوُ نصف مليون عربيّ.

وبدأت المرحلة الأولى من الاستيطان الصهيونيّ في عام 1882، وذلك بمحاولة المستوطنين تأسيس مستعمرة استيطان طاهرة لمزارعين يهود أصحاب قسائم صغيرة من الأرض. وسعى أفراد موشافات الهجرة الأولى إلى توفير رزقهم عبْر محاكاة الأسلوب الزراعيّ الذي كان مألوفًا في فلسطين وفي سائر مناطق الشرق الأوسط، أي أسلوب الزراعة البعليّة للمنتوجات الحقليّة («موشافا» هي ترجمة لكلمة «Colony»). لكن سرعان ما اكتشف هؤلاء نواقص هذا الأسلوب بالنسبة لهم، والمتمثّلة بأوضح شكل في كون الدخل منخفضًا ولا يتيح الإمكانيّة إلّا لمستوى معيشة منخفض حتّى عن مستوى المعيشة الذي كان المهاجرون اليهود الفقراء من أوروبا الشرقيّة معتادين عليه. وبدا واضحًا أنّه إذا لم يستطع المهاجرون _ المستوطنون اليهود أن يؤمّنوا لأنفسهم مستوى معيشة أوروپيًّا فإنّهم سيغادرون فلسطين. وعندما

ضاقت الحال بهم، توجّه المستوطنون بطلب مساعدة عاجلة من البارون إدموند دي روتشيلد في باريس. وخلال أقلّ من عام، منذ بدء الهجرة الأولى، مدّ البارون جهاز حماية إداريّة فوق معظم الموشاڤات اليهوديّة.

وفي ظلّ سلطة روتشيلد الإداريّة، دارت المرحلة الثانية من تاريخ الاستيطان الصهيونيّ. وفي الفترة الواقعة بين العامين 1882 - 1900، تحوّل اليشوف اليهوديّ إلى مستعمرة مَزارع إثنيّة، بغية أن تؤمّن لسكّانها مستوى معيشة أوروبيًّا. وقد استأجر البارون خبراء في الزراعة اكتسبوا تجربتهم في المستعمرات الفرنسيّة في شمال أفريقيا، وهؤلاء نظّموا من جديد زراعة الموشاڤات. ومنتوجات الحقل جرى استبدالها بمزارع، وخصوصًا بكروم العنب للنبيذ.[12] هذا الاستيطان كان مستندًا إلى ملْكيّة فرديّة للمَزارع، وإلى تشغيل قوّة عمل عربيّة موسميّة غير مدرَّبة، يخالطها عدد قليل من العمّال اليهود. وأدّى تشغيل العرب، من أصحاب الأيدي العاملة الرخيصة، إلى تقييد قدرة النموّ الديموچرافيّ اليهوديّ في فلسطين تقييدًا بالغًا؛ إذ إنّه من دون أماكن عمل بأجر معقول لم يكن بالإمكان جذب هجرة يهوديّة.

يرى الباحثون الإسرائيليّون، الذين يعتقدون أنّ الاستيطان اليهوديّ في فلسطين كان في جوهر الأمر مختلفًا عن الكولونياليّة الأوروبيّة الكلاسيكيّة، أنّ تصفية هذا النموذج من الاستيطان، الذي يستند إلى تَراتُبيّة إثنيّة _ عِرقيّة صارمة، تُعتبَر دليلًا على ادّعائهم. وكان بعض الباحثين الفلسطينيّين، أنصار منظّمة التحرير الفلسطينيّة، هم أوّل من لفتوا الأنظار إلى أوجه الشبه بين الاستيطان الصهيونيّ والاستيطان الفرنسيّ في شمال أفريقيا. لكنْ ما ينبغي التشديد عليه، كما بيّنّا آنفًا، هو أنّ هذا الطراز من الاستيطان في «أرض إسرائيل» بدأ في الانحسار منذ العَقد الثاني من القرن العشرين.

بدأت المرحلة الثالثة من تاريخ الاستيطان الصهيونيّ بأزمة جديدة. ففي عام 1900، توقّف البارون روتشيلد عن تقديم مخصّصات دعم للكروم والمَعاصر، وطلب تحويلها إلى مَرافق ربحيّة. وفي إطار سياسة التنجيع الصارمة التي انتهجها، اقتُلعت الكروم وجرى تخفيض أجور العمّال اليهود. ونتيجة لذلك، اختار كثيرون منهم مغادرة البلد، وبذلك تحقّق الخطر الحائم فوق رؤوس العمّال أصحاب الدخل العالي نسبيًّا في سوق العمل، التي توجد فيها قوّة عمل بديلة ذات أيدي عمل رخيصة، طبقًا لما ينبع عن نموذج سوق العمل المجزَّأة. في موازاة ذلك، حصلت أزمة إضافيّة تمثّلت في حدوث فترة انقطاع في عمليّة امتلاك الأرض وتكديسها في الأيدي اليهوديّة. ونجم هذا الانقطاع عن انسحاب روتشيلد من عمليّات امتلاك الأراضي، وعن استمرار امتناع الهستدروت الصهيونيّة العالميّة (التي أنشأها ثيودور هرتسل في عام 1897) من امتلاك الأراضي، قبل تلقّي الامتياز من الدول العظمى للاستيطان الصهيونيّ. وقد وجد مهاجرو الهجرة الثانية لدى قدومهم أنفسَهم في خضم هذه الأزمة المزدوجة في سوق العمل وسوق الأرض. وكان من نتائج الجمود في سوق الأرض انتقال مركز الثقل في النشاط الاستيطانيّ إلى سوق العمل. ومع انطلاق الهجرة الثانية، في عام 1904، بدأت مرحلة جديدة في محاولة السيطرة الصهيونيّة على فلسطين، هي المرحلة الرابعة في إحصائنا. وكانت هذه مرحلة قصيرة ومحبطة حاول فيها المهاجرون الجدد أن يشتغلوا عمّالًا زراعيّين، من خلال اكتفائهم بمستوى الأجور المدفوعة للعمّال العرب، ومحاولة ملاءَمة مستوى معيشتهم مع مستوى معيشة هؤلاء الأخيرين.

يتبيّن إذًا أنّ هؤلاء المهاجرين الجدد حاولوا، خلال فترة وجودهم الأولى في البلد، كما حاول الذين سبقوهم من الهجرة الأولى، أن يتبنّوا نمط الحياة المحلّيّ. فالهجرة الأولى حاولت تبنّي أسلوب زراعة الأرض الذي اتّبعه الفلّاح العربيّ، وحاولت الهجرة الثانية تَبَنّي مستوى معيشة العامل العربيّ. وفي الحالتَيْن جرى التخلّي عن هذه المحاولات بعد أشهر معدودة (على الرغم من أنّ عمّال الهجرة الثانية نجحوا في الاحتفاظ بصورة «المُزارع المثاليّ» الذي يكتفي بالقليل، وأصبح لاحقًا نموذج «الطلائعيّ»).

وكما رأينا، أدّى فشل الزراعة البعليّة في الهجرة الأولى إلى الانتقال نحو أساليب زراعة رأسماليّة، ونحو تطوير نموذج مستعمرة مَزارع إثنيّة. أمّا إحباط الهجرة الثانية من جرّاء ضائقة الأجور المتفاقمة فقد أدّى، مقابل ذلك، إلى الانتقال نحو أساليب استيطان جماعيّة _ قوميّة أو اشتراكيّة _ قوميّة، ابتغاءَ تأسيس مستعمرات استيطان طاهرة، يمكن فيها فقط توفير شغل بأجر معقول -أوروپيّ- لعشرات آلاف المهاجرين اليهود المعدمين.

12. چلعادي، دان؛ ومردخاي ناؤور. (1982). **روتشيلد: أبو الاستيطان**. القدس: كيتر. ص 38-39. (بالعبريّة)

Schama, Shimon. (1978). **Two Rothchilds and the land of Israel**. London: Collins. Pp. 63, 68, 79-80.

مع بداية المرحلة الخامسة، اتُّخذت خطوة حاسمة على طريق إنشاء نموذج استيطانيّ ثابت وناجح في ظروف فلسطين، عندما قرّر العمّال اليهود تغيير الإستراتيجيّة في صراعهم داخل سوق العمل. وبدلًا من تخفيض أجورهم إلى مستوى الأجور المدفوعة للعمّال العرب، قرّروا أن يطردوا العمّال العرب من سوق العمل. وعنى هذا القرار -بتعابير نظريّة السوق المجزّأة- انتهاجَ إستراتيجيّة «الإقصاء». واستأنست هذه الإستراتيجيّة باسم «احتلال العمل». وكان المسوِّغ المركزيّ في هذا الصراع هو أنّ توفير أماكن عمل (بأجر معقول) للعمّال اليهود يُعَدّ شرطًا لنجاح مشروع الاستيطان الصهيونيّ. وكانت دلالة الاحتكار اليهوديّ للعمل الأسود والعمل الحِرَفيّ تعني إقصاء العمّال العرب من سوق العمل.

ماذا كانت نتائج الصراع من أجل احتلال سوق العمل في موشاڤات المَزارع من الهجرة الأولى؟ كان محدودًا جدًّا نجاحُ عمّال الهجرة الثانية في إقناع أصحاب المَزارع بإيثارهم على العمّال العرب المطيعين وأصحاب أيدي الشغل الرخيصة، ومحاولتُهُم الرامية إلى احتلال سوق العمل لم تتكلّل بالنجاح. لكن في موازاة ذلك، كان لصراعهم هذا تأثير حاسم على مسار تطوُّر الاستيطان الصهيونيّ. فالصراع من أجل «احتلال العمل» حدّد وعي العمّال القوميّ وبلورهم كجماعة قوميّة مقاتلة في الجالية اليهوديّة. وبينما قال مزارعو الموشاڤات بوجوب إقامة مستعمَرات مَزارع يهوديّة تستند إلى عمل عربيّ، رفع العمّال راية الاستيطان اليهوديّ والعمل اليهوديّ المنعزلَيْن كطريق للتجسيد القوميّ. وقد اصطبغ المُركَّب الاشتراكيّ في تفكيرهم بلون المفارَقة الساخر؛ فهُم- الذين كانوا يعارضون استغلال العمّال العرب- حلّوا المشكلة بطريق النضال لمنع تشغيل عمّال عرب.

ولم يكن في مقدور برنامج العمّال اليهود القاضي بإقامة مستعمرة استيطان طاهرة، أي بنقاء تامّ للمستوطنين اليهود، أن يتحقّق من دون دعم ومساعدة من طرف الهيئات الصهيونيّة الاستيطانيّة. وقد وجد العمّال «روتشيلدهم» في شخص الهِسْتَدْروت الصهيونيّة العالميّة. فبينما حاول البارون روتشيلد أن يحاكي في فلسطين نموذج الاستيطان الفرنسيّ من شمال أفريقيا، حاولت الهِسْتَدْروت الصهيونيّة أن تحاكي نموذج الاستيطان البروسيّ من شرق ألمانيا.

وهكذا مع انطلاق النشاط الاستيطانيّ للهِسْتَدْروت الصهيونيّة في عام 1909، بدأت المرحلة السادسة من مراحل تطوُّر الاستيطان الصهيونيّ في أرض إسرائيل.

وجَرَت صياغة النموذج الاستيطانيّ الجديد من طرف رئيسَيْ «شركة تأهيل اليشوڤ» («هَحِڤْراه لِهَخْشَرات هَيشوڤ»)، أوتو فاربورج وأرثور روبين، عبر محاكاة واعية ومعلَنة لنموذج «الاستيطان الكولونياليّ الداخليّ» الذي طوّرته حكومة بروسيا من أجل إنشاء أكثريّة ألمانيّة في مناطق الحدود الشرقيّة لبروسيا،[13] وهذه المناطق جرى ضمّها إلى بروسيا في أعقاب تقسيم پولندا بين روسيا والنمسا وبروسيا، في نهاية القرن الثامن عشر، وكان يقطنها سكّان پولنديّون. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، استُنفرت الحكومة البروسيّة وعدد من القوميّين الألمان، بينهم عالِم الاجتماع الشابّ ماكس ڤيبر، بعد أن أدّت الأزمة الزراعيّة في شرق ألمانيا إلى هجرة جماعيّة للعمّال الزراعيّين الألمان نحو المدن في ألمانيا، وكذلك نحو الخارج (إلى الولايات المتّحدة)، وإلى استبدالهم بعمّال پولنديّين. ورأت الأوساط المذكورة بقلق أنّ هذه العمليّة معناها «إلغاء تأميم» هذه المناطق. وبغية مواجهة ذلك، أقام المستشار بيسمارك مصلحة استيطان حكوميّة امتلكت ضِياعًا لنبلاء بروسيّين هاجروا منها وباعتها بشروط مريحة، بعد أن جرى تقسيمها إلى وحدات صغيرة، لمزارعين ألمان انتقلوا إلى المنطقة. بهذه الطريقة بلورت الدولة البروسيّة خطّة طوارئ قوميّة لتوطين المناطق المختلَف عليها والتي خافت أن تَفْرغ من السكّان الألمان. وكانت هذه مبادرة اقتصاديّة سياسيّة _ قوميّة للالتفاف على ديناميكيّة السوق الاقتصاديّة.

في نهاية العَقد الأوّل من القرن العشرين، تبنّت حركة الاستيطان الصهيونيّة هذا النموذج البروسيّ، بعد أن أضافت إليه مداميك أخرى مستقرَضة من حركات التعاونيّات والإصلاح الزراعيّ في ألمانيا. وكانت نتيجة ذلك نظريّة «التعاونيّة الاستيطانيّة» التي صاغها وبلورها عالِم الاجتماع الألمانيّ اليهوديّ الصهيونيّ فرانتس أوپنهايمر. هذه النظريّة، في صيغتها التي تشدّد على المركّب «الكومونيّ»، أرست مبادئ إحدى أكثر مؤسّسات الاستيطان الصهيونيّ خصوصيّة، وهي

13. Reichman, Shalom & Shlomo Hasson. (1984). A cross-cultural diffusion of colonization: From Posen to Palestine. **Annals of the Association of American Geographers**, 74(1). 57-70.

مؤسّسة «الكيبوتس».

لقد شكّل «الكيبوتس» حجر الزاوية في تطوير قِطاع اقتصاديّ تعاونيّ واسع يضمّ نشاطًا اقتصاديًّا شاملًا ومركّبًا يشمل بدَوْره إنتاجًا وتسويقًا واستهلاكًا وتمويلًا ومواصلات وغير ذلك.

وَ «الكيبوتس» هو التعبير الأكثر وضوحًا عن إستراتيجيّة احتلال الأرض واحتلال العمل التي انتهجها المستوطنون ـ العمّال اليهود في فلسطين. وكانت أراضي الكيبوتس «قوميّة»، أي بملْكيّة «الكيرن كاييمت» (الصندوق القوميّ لإسرائيل)، وقد جرى إيداعها في أيدي اليهود من أجل خدمة غاية قوميّة، وبِذا فقد جرى إخراجها من إطار سوق الأرض الرأسماليّة. وَ «الكيبوتس» بدَوْره أخرج شغل أعضائه من إطار سوق العمل الرأسماليّة، وبهذا فقد وفّر لهم سوقَ عملٍ مغلقًا لليهود فقط.

وهكذا أدّى فشل العمّال اليهود في محاولتهم الأوّليّة لتجزئة سوق العمل في الموشافات اليهوديّة، في المحصّلة، إلى إستراتيجيّة تجزئة أصليّة للسوق، سواء أكان ذاك في سوق الأرض أم في سوق العمل. وَ «الاستيطان العامل» (وتلك هي التسمية التي كان يطلقها القِطاع الزراعيّ الكوموني والتعاونيّ لحركة العمل على نفسه) صار عمليًّا يشكّل «جزءًا من سوق»، منفردًا ومنعزلًا، يقف في صُلب النشاط الاقتصاديّ اليهوديّ بكلّيّته، وفيه جرى حلّ المشكلة الأساسيّة التي نعالجها -مشكلة توفير شغل ومستوى معيشة عالٍ نسبيًّا (أوروبيّ) للعمّال من أبناء المجموعة الكولونياليّة- عبر إقصاء فعليّ أو بالقوّة للمتنافسين المحلّيّين من سوقَي الأرض والعمل.

وقد تصدّى مشروع الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين لوضع خليط خاصّ من الحلول في سبيل التغلّب على العقبات التي تعترض، في المعتاد، طريق مجتمعات من هذا القبيل، والتغلّب على العقبات التي اعتُبرت خصوصيّة بسبب الظروف المحلّيّة.

في واقع الأمر، الكثير من المشكلات، التي شخَصَت أمام مستعمرات الاستيطان الطاهرة، كانت مماثلة، وكذلك كانت حالُ كثير من الحلول التي أوجدوها لها. بَيْدَ أنّ النتيجة النهائيّة كانت بطبيعة الحال خصوصيّة لكلّ حالة.

في الحالة التي أمامنا، اعتمد الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين على ركنَيْن أساسيَّيْن: «الكيرن كاييمت» التابعة للهِسْتَدْروت الصهيونيّة العالميّة، وهِسْتَدْروت (نقابة) العمّال العبريّين. وتمثّلت مَهمّة «الكيرن كاييمت» في إخراج الأرض من إطار السوق التنافسيّة ونقْلها إلى ملْكيّة يهوديّة، عبْر منع انقلاب العمليّة على جهتها النقيض (أي: امتلاك الأرض مرّة أخرى من طرف العرب). وعلى النسق نفسه، كان هدف هِسْتَدْروت العمّال العبريّين إيجاد أماكن عمل ومَصادر رزق خارج سوق العمل اضطُرّ العمّال اليهود في إطارها إلى التنافس مع الأيدي العاملة الرخيصة من السكّان العرب.

على هذا الأساس يمكن القول إذًا إنّ المنظّمتَيْن -»الكيرن كاييمت» وهِسْتَدْروت العمّال- أدّتا معًا دَوْرَيْن متماثلَيْن في الاستيطان الصهيونيّ: دَوْر تحييد جهاز السوق ونقل الأرض والعمل إلى السيطرة اليهوديّة فقط. وكلّ ذلك في سبيل زيادة عدد السكّان اليهود لجعلهم أكثريّة في فلسطين.

سِماتُ الاستيطان الصهيونيّ الخصوصيّةُ حتّى عام 1948

سأشدّد على ثلاثة جوانب في سياق تطوُّر وصبغة نموذج الاستيطان الصهيونيّ الطليعيّ، الذي تبلور من قِبَل حركة العمل عشيّة الحرب العالميّة الأولى، وجرى تطبيقه حتّى عام 1948.

- **أوّلًا:** الهجرة الثانية تمرّدت على نموذج مستعمرة المَزارع الإثنيّة، التي صمّمتها الهجرة الأولى (على غرار المستعمرة الفرنسيّة في الجزائر)، وذلك لأنّ هذا النموذج لم يتمكّن من تأمين شغل كافٍ وأجر معقول للعمّال اليهود. بدلًا من ذلك، بلورت الهجرة الثانية نمطًا آخَرَ للاستيطان الكولونياليّ تَمَثَّلَ في مستعمرة استيطان طاهرة (على نسق

المستعمرات الأوروبيّة في شمال أميركا وأستراليا)، كان المشغّلون والشغيلة فيها من أبناء المجموعة الإثنيّة المستوطِنة والمسيطِرة على الأرض. ولأنّ هذا النمط الاستيطانيّ خدم المصلحة الديموچرافيّة الصهيونيّة، المتمثّلة في جذب هجرة جماعيّة، حظِيَ بتأييد الهِسْتَدْروت الصهيونيّة العالميّة.[14]

- **ثانيًا:** إنشاء مستعمرة استيطان طاهرة كانت دلالته تجزئة أو تقطيع أوصال الاقتصاد في «أرض إسرائيل». وأوجدت هذه الإستراتيجيّة اقتصادًا منفردًا، إلى جانب اقتصاد المَزارع من الهجرة الأولى، والاقتصاد الفلسطينيّ. وكانت هذه هي الدفيئة التي نبتت داخلها الدولة اليهوديّة العتيدة. المفهوم الوظيفيّ يَعرض الاقتصاد لدى المجتمع الفلسطينيّ ولدى المجتمع اليهوديّ في «أرض إسرائيل» كما لو أنّ كلًّا منهما منفرد عن الآخر، يتطوّر من منطلق ديناميكيّته الداخليّة. خلافًا لذلك، مقاربة السوق المجزَّأة، المطبَّقة في تحليلنا هنا، لا تقول بغياب الرابطة والصلة بين الاقتصادَيْن والمجتمَعَيْن، وإنّما تقول عكس ذلك تمامًا؛ إذ تصف الكيفيّة التي بها نبت هذان الاقتصادان والمجتمَعان وتنامَيا من خلال برنامج مشترك، وواصَلا التبلوُر عبر الدمج المتناقض الذي نعمّق البحث بشأنه. الاقتصاد الواحد هو صورة مرآة عن الثاني. والتطوُّر اليهوديّ كان مشروطًا بإقصاء العرب، وإقصاءُ هؤلاء رسّخ الفجوة في الموارد التنظيميّة والاقتصاديّة بين المجموعتَيْن.
- **ثالثًا:** صراع العمّال اليهود ومنظَّماتهم ضدّ تشغيل عمّال عرب لم يؤسِّس نموذجَ الاستيطان الخصوصيّ الموصوف أعلاه فقط، وإنّما صمّم كذلك السياسة الجغرافيّة – الديموچرافيّة لحركة العمل. وقد سبق للباحثة المؤرّخة أنيتا شپيرا أن توقّفت عند نقطة تفيد أنّ إنشاء مناطق استيطان يهوديّة منفردة -وهو ما يمكن اعتباره تحصيل حاصل تجزئة سوقَي الأرض والعمل التي وصفناها- أدّى في نهاية الأمر إلى التنازل عن تلك المناطق من «أرض إسرائيل» التي لم تتشكّل فيها أكثريّة يهوديّة، وبذلك أسهَمَ في تقسيم البلد.[15]

إعطاء أفضليّة لِـ «الديموچرافيا» (أي لأكثريّة يهوديّة في جزء من البلد) على حساب «الجغرافيا» (أقلّيّة يهوديّة مسيطرة على جميع أنحاء البلد) أصبح ماركة متميّزة بارزة للتيّار المركزيّ في حركة العمل. وقد تمثّلت المصلحة الديموچرافيّة لحركة العمل في زيادة كثافة السكّان اليهود. وبما أنّ الهجرة اليهوديّة لم توفّر «الأعداد» المطلوبة، لم يكن من الممكن إحراز النتيجة المنشودة إلّا بواسطة الاكتفاء بمنطقة سيطرة يهوديّة مقلَّصة نسبيًّا. وعلى الرغم من أنّه في البداية كان جميع الصهيونيّين، بلا استثناء تقريبًا، من مريدي «أرض إسرائيل الكاملة»، فإنّه في سنوات الثلاثين من القرن العشرين (في عام 1937 ضمن سياق برنامج «لجنة بيل» لتقسيم البلد) وفي سنوات الأربعين (في عام 1947 في سياق الردّ على برنامج التقسيم الصادر عن الجمعية العامّة للأمم المتّحدة) بات قسم كبير من حركة العمل جاهزًا ومستعدًّا لقبول تقسيم البلد بين دولة يهوديّة ودولة فلسطينيّة أو أردنيّة. وينبغي القول إنّ هذه الجاهزيّة لم تنجم، بحال من الأحوال، عن نزعة سلميّة متأصّلة في قيم حركة العمل -كما يميل إلى الاعتقاد الكثيرون من الباحثين الإسرائيليّين- وإنّما كانت ناجمة على وجه التحديد عن حربجيّة هذه الحركة. فهي، من منطلق الدفاع القتاليّ عن المصالح الاقتصاديّة للعمّال اليهود، انتهجت إستراتيجيّة تجزئة السوق وإقصاء العمّال العرب منها. وغاية هذه الإستراتيجيّة كانت، إذًا، الحدَّ من الصعوبات الاقتصاديّة التي شخصت أمام الاستيطان الصهيونيّ من جرّاء الواقع الديموچرافيّ الذي شكّل الفلسطينيّون فيه أكثريّة السكّان.

وتطلّب الجهاز المحصّن، الذي أوجدته حركة العمل، خصوصيّة حصريّة أو -على الأقلّ- أكثريّة يهوديّة. ويجدر التشديد هنا على أنّ الخصوصيّة الحصريّة متعدّدة الألوان، وأنّ نموذج الاستيطان لحركة العمل يمكن وصفه بأنّه مستعمرة استيطان طاهرة محدودة، أي إنّها تسعى إلى أكثريّة يهوديّة، لكن في جزء من البلد. مقابل هذا، فإنّ مستعمرة استيطان طاهرة مطلقة كانت ستسعى إلى أكثريّة يهوديّة في كلّ البلد، ومثل هذا الأمر لم يكن بالإمكان تحقيقه إلّا عبْر طرد جماعيّ للسكّان العرب.

على الجملة أقول إنّ حركة العمل سعت إلى إنشاء مستعمرة استيطان طاهرة ذات طابع خصوصيّ، هي تلك التي

14. Shafir, Gershon. (1991). Ideological politics or the politics of demography: The aftermath of the Six Day war (pp. 41-61). In Ian S. Lustick & Barry, Rubin (Eds.). **Critical essays on Israeli society, politics and culture**. SUNY Press.

15. شپيرا، أنيتا. (1977). **النضال الخائب: الخلاف حول العمل العبريّ، 1929-1939**. تل أبيب، هكيبوتس هَمِئوحاد. ص 26. (بالعبريّة)

تكون فيها أكثريّة يهوديّة في جزء من البلد. وزعماء حركة العمل، على غرار زعماء صهيونيّين آخرين، أرسوا الاستيطان اليهوديّ من خلال مرساة الحقوق التاريخيّة لليهود في «أرض إسرائيل»، لكنّهم بالترافق مع ذلك شدّدوا على أنّ البلاد تُشترى بالعمل، ولذا فعلى المستوطنين أن يكونوا عمّالها. وكانوا على استعداد لتقييد التوسّع الأرضيّ لهذه المستعمرة، شريطة تأمين عمل يهوديّ في المنطقة الخاضعة للسيطرة الصهيونيّة. ويمكن القول إنّه بهذه الطريقة واجهت حركة العمل خيبة الأمل الناجمة عن تضاؤل الهجرة اليهوديّة إلى أرض إسرائيل.

ومن المفارقات الساخرة، في هذا الصدد، أنّ السعي إلى الخصوصيّة الحصريّة الديموجرافيّة -أي السعي إلى إنشاء مجتمع يهوديّ متجانس عبر إقصاء العمّال الفلسطينيّين من سوق العمل اليهوديّة- أدّى إلى ما أسميناه التقييد الذاتيّ الجغرافيّ. وهكذا فُتحت، على ما أرى، ثغرة أمام إمكان تسوية إقليميّة بين الصهيونيّة والحركة القوميّة الفلسطينيّة التي كانت قد نمت وترعرعت على خلفيّة مقاومة الهجرة والاستيطان الصهيونيّ في فلسطين.

المتغيّر والثابت في السياسة الكولونياليّة، 1948 - 1967

البراغماتيّة الإقليميّة (الجغرافيّة) السالفة التي اتّسمت بها حركة العمل، التي نجمت عن تبصُّر إزاء مسألة السكّان والعمل، جنت ثمارها في فترة ما بعد عام 1948. ففي المجال الديموجرافيّ حظيت إسرائيل، في تلك الفترة، بموجة الهجرة اليهوديّة الأكبر في تاريخها، وقد حدثت في موازاة هروب وتشريد أكثريّة السكّان الفلسطينيّين. وفي المجال الجغرافيّ، جرى تنفيذ التقسيم العمليّ لِـ «أرض إسرائيل»، وللمرّة الأولى، والوحيدة، تَأَمَّنَ وجود أكثريّة يهوديّة في مناطق البلاد التي خضعت للسيطرة اليهوديّة، وبدا أنّ خطّة الاستيطان الطاهرة طُبّقت مرّة واحدة وإلى الأبد. وتميّزت الفترة الواقعة بين «حرب الاستقلال» (نكبة عام 1948) وَ «حرب الأيّام الستّة» (1967) بِسِمة التجانس الإثنيّ النسبيّ للسكّان الإسرائيليّين، ولذا فإنّها لا تنفكّ تشكّل -حتّى يومنا هذا- غايةً نوسطالجيّةً (حنينيّةً) لكثير من الإسرائيليّين، الذين يبدو لهم ذلك الواقعُ أكثرَ مناسَبةً من وضعيّة الخليط الإثنيّ التي نشأت بعد حرب عام 1967.

في هذه الفترة، بدأت عمليّة الاستبدال الجزئيّة للمبنى المؤسّساتيّ الحصريّ _ اليهوديّ، من فترة جالية اليشوف والحركة الصهيونيّة، بمؤسّسات دولانيّة تعتمد، نظريًّا على الأقلّ، على مبدأ المساواة المدنيّة. بَيْدَ أنّ استمرار بقاء مؤسّسات أقيمت وتطوّرت في فترة اليشوف ابتغاءَ إقصاء العرب، حالَ دون التطبيق الفعليّ للمساواة المدنيّة بين اليهود والعرب.

صحيح أنّ المنظّمات العسكريّة وشبكات التعليم ودوائر التشغيل، التي كانت تابعة لحركات سياسيّة يهوديّة، أُلغِيت وأخلت مكانها لأجهزة الدولة، لكن في موازاة ذلك ظلّت جميع المؤسّسات الكولونياليّة للحركة الصهيونيّة وحركة العمل في أوج نشاطها. وهذه بقيت تؤدّي أدوارها المقصورة على خدمة السكّان اليهود عبْر التجاهل التامّ للسكّان العرب. وتندرج في عداد أهمّ هذه المؤسّسات كلٌّ من الآتي ذِكْرها: الوكالة اليهوديّة؛ الهِسْتَدْروت الصهيونيّة؛ الكيرن كاييمت؛ هِسْتَدْروت (نقابة) العمّال. وعلى الرغم من أنّ الجماهير العربيّة، داخل تخوم «الخطّ الأخضر»، حظِيَتْ بحقّ الاقتراع للبرلمان الإسرائيليّ (الكنيست)، فهي قد عُزلت عمليًّا عن المجتمع اليهوديّ حتّى عام 1966 بواسطة الحكم العسكريّ الذي فُرِضَ عليها. وبعد هذا التاريخ كذلك، ظلّت مشاركتها في سوق العمل خاضعة لسيطرة دوائر التشغيل التي خدمت العمّال اليهود أوّلًا وقبل أيّ شيء.

في الإجمال العامّ، أقول إنّه في فترةِ ما بين العامَيْن 1948 وَ 1967 تشقّقت صدوع كثيرة في الإطار المؤسّساتيّ الصهيونيّ الحصريّ. غير أنّ المبادئ العالميّة للمواطَنة في إطار الدولة ظلّت في خانة الخاسر، سواء أكان ذاك في أعقاب التركيز الكبير للموارد تحت سيطرة مؤسّسات الدولة وحركة العمل، أَمْ في أعقاب إخضاع المواطنين العرب لهيمنة مؤسّسات الاستيطان الكولونياليّة، التي واصلت نشاطها إلى جانب مؤسّسات الدولة -وأحيانًا بدلًا منها.

وعلى الرغم من التناقض العلنيّ الصارخ بين المبادئِ المدنيّة العالميّة المعلَنة للدولة، والتقسيمِ الفعليّ للسكّان إلى

مجموعات مختلفة بحسب مبادئ انفراديّة، بقي هذا الوضع على ما هو عليه. وهكذا فإنّه على الرغم من النيّة المعلَنة بشأن إقامة «دولة حديثة»، طبقًا للنموذج الديمقراطيّ الغربيّ، فإنّ الذي بقي عمليًّا هو وضع الانفصال الإثنيّ، الذي نشأ في الفترة السابقة لإقامة الدولة في سبيل إيجاد ظروف مريحة للاستيطان الصهيونيّ.

راديكاليّة ما بعد عام 1967: بين «الصهيونيّة الجديدة» وَ «ما بعد الصهيونيّة»

أوجدت حرب عام 1967 ظروفًا لتطرّف عمليّة الاستيطان الكولونياليّة الصهيونيّة. فبعد هذا التاريخ، أصبحت الطريق سالكة لاستبدال نموذج الاستيطان المجزَّأ، الموصوف في ما سلف، بنموذج استيطان آخَر يستند إلى سيطرة مجموعة المستوطنين على السكّان المحلّيين، أو إلى طرد هؤلاء من جميع المناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنين. بعبارة أخرى، انقطعت الصلة أو الرابطة بين المركّب الديموچرافيّ والمركّب الجغرافيّ، التي كانت قيدًا على عمليّة الاستيطان الكولونياليّة الصهيونيّة. ويمكن القول إنّ الذي أتاح ذلك هو، بطبيعة الحال، السيطرة على تلك المناطق بصورة عسكريّة والتفوّق العسكريّ لإسرائيل، الأمر الذي كان المستوطنون اليهود مفتقرين إليه في فترة ما قبل الدولة. وهكذا فإنّ نموذج الاستيطان الطاهر المحدود أخذ يُخْلي مكانه لنموذج الاستيطان الطاهر المطْلَق، والذي كانت منظّمة «چُوش إيمونيم» [الاستيطانيّة المتطرّفة] أوّلَ مَن بدأ في تطبيقه.

ومع هذا التطوُّر، شَرَعَ في التشكُّل تشابُهٌ واضح بين الاستيطانِ الكولونياليّ الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة منذ عام 1967، وحركاتِ استيطان كولونياليّة أوروپيّة سابقة في مناطق مختلفة من العالم. ويعود مصدر التقاطب الأيديولوجيّ _ السياسيّ، الذي حدث في المجتمع الإسرائيليّ بدءًا من عام 1967 بشأن الموقف من الأراضي المحتلّة، إلى خلاف بين مؤيّدي نموذجَيْن مصغَّرَيْن مختلفين للسياسة الكولونياليّة إزاء نموذج الاستيطان الطاهر: هناك -من جهةٍ- مؤيّدو النموذج الطاهر المحدود، المستعدّون للتنازل عن مناطق في مقابل التجانس الإثنيّ، وهناك -من جهة أخرى- مؤيّدو النموذج الطاهر المطْلَق، الطامعون في الانتشار على كلّ تلك الأراضي، مفترضين أنّ بالإمكان السيطرة على السكّان الفلسطينيّين أو طردهم. بناء على ذلك، الخلاف هو بين مَن يؤيّدون الخصوصيّة _ الحصريّة اليهوديّة، وإنْ بأصناف مختلفة، لا بين مؤيّدي هذه الخصوصيّة _ الحصريّة ومعارضيها.

وعمليًّا، كلّ الحكومات الإسرائيليّة بعد عام1967 ، بدءًا من الحكومات التي كانت برئاسة حزب العمل، ألغت تقسيم «أرض إسرائيل» الذي نشأ بعد حرب عام 1948. وَ «برنامج آلون» (يِجئال آلون)، الذي شكّل هاديًا ومرشدًا لمبادَرات الاستيطان من طرف حزب العمل بعد «حرب الأيّام الستّة» (1967)، أُعِدّ تحت تأثير تدوين الحسابات الديموچرافيّة _ الجغرافيّة القديمة التي اعتمدتها حركة العمل. وكانت غاية هذا البرنامج هي ترسيخ وجود إسرائيليّ ثابت في المناطق الإستراتيجيّة في الضفّة الغربيّة، من خلال شمل حدّ أدنى من السكّان الفلسطينيّين في تخوم المناطق المُعَدّة لأن تبقى خاضعة لسيطرة إسرائيل، ولهذا فقد تمحور البرنامج حول تشجيع الاستيطان اليهوديّ في غور الأردن ذي الكثافة السكّانيّة المنخفضة. مع ذلك، فإنّ إحدى الحكومات برئاسة حزب العمل صدّقت على إقامة المستوطنات «غير الشرعيّة» في منطقة «چوش عتسيون» والخليل (ومن هذه المستوطنات ظهر زعماء منظّمة «چُوش إيمونيم»، في فترة لاحقة). وبهذا التصديق انجرّت تلك الحكومة وراء سياسة توسُّع إقليميّة بالتقسيط. وجرى توسيع المناطق المشمولة في «برنامج آلون»، بمقدار كبير، في عام 1973، عبْر «برنامج چاليلي» (يسرائيل چاليلي) الأشدّ غلوًّا. وعلى نحوٍ تدريجيّ حدثت نقلة كبيرة في المفاهيم والتصوّرات السابقة إزاء المناطق الحدوديّة والاستيطان، بدءًا بالاستيطان الأمنيّ، مرورًا بالاستيطان ذي الدوافع الدينيّة _ المِسيانيّة، وانتهاءً باستيطان الأطراف غير الأيديولوجيّ.[16]

ويمكن الوقوف على التغيير البعيد الأثر في العلاقات بين الشعبَيْن (الإسرائيليّ والفلسطينيّ) من خلال المجالات

16. Shafir, Gershon. (1984). Changing nationalism and Israel's open frontier on the West Bank. **Theory and Society**, 13(6). 803-827.

الثلاثة المهمّة في أيّ عمليّة استيطانيّة كولونياليّة: الأرض؛ العمل؛ الديموجرافيا.

• **سوق الأرض:** الطريقة الرئيسيّة لتحصيل الأرض في الماضي -امتلاكها بالمال- استُبدلت بالطريقتَيْن اللتَيْن قال عنهما أوسيشكين إنّهما «ليستا من الربّ»: طريقة الاحتلال العسكريّ، وطريقة المصادَرة الإداريّة. ومع اتّساع اللجوء إلى استخدام هاتين الطريقتين، في سبيل تكديس الأراضي لصالح الاستيطان اليهوديّ، بدأ في التقلّص أكثر فأكثر الفارقُ بين نموذجِ الاستيطان الكولونياليّ الإسرائيليّ، ونموذجِ الاستيطان الكولونياليّ التاريخيّ للدول الأوروبيّة العظمى.

وفي ظلّ حكومات حزب الليكود (الذي اعتلى سدّة الحكم عام 1977) تغيّرت أيضًا، بصورة جوهريّة، الخلفيّة النظريّة لتمدُّد المستوطنات اليهوديّة في الأراضي المحتلّة منذ عام 1967. ففي فترة اليشوف، وكذلك بعد عام 1967، في إطار «برنامج آلون»، كان نشر المستوطنات اليهوديّة يجري بصورة «ملزوزة» ومتتابعة لتسهيل التتابع الإقليميّ، ولإقصاء السكّان الفلسطينيّين من المناطق المُعَدّة لأنْ تشملها الدولة اليهوديّة، ولرسم حدود التوسُّع المستقبليّ. مقابل هذا، برنامج الاستيطان الذي اعتمدته حكومات الليكود، الذي صمّمه وصاغه مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهوديّة من قِبل الليكود، متتياهو دروبلس، سعى إلى توزيع المستوطنات اليهوديّة بين المدن والقرى العربيّة، كي يمنع وجود تواصل إقليميّ فلسطينيّ من شأنه أن يشكّل نواة لدولة فلسطينيّة عتيدة. بعبارة أخرى، نموذج الاستيطان والتمدُّد الجديد سعى إلى إبطال أهمّيّة الوجود الديموجرافيّ الفلسطينيّ أو، على الأقلّ، إلى التغاضي عن هذا الوجود بوصفه عاملًا يحدّ من التمدّد الجغرافيّ اليهوديّ.[17]

• **سوق العمل:** طرأت على علاقات اليهود والعرب في سوق العمل أيضًا تغيُّرات بعيدة المدى، قياسًا إلى ما كانت عليه في فترة اليشوف؛ فسيطرة الهِسْتَدْروت على سوق العمل في دولة إسرائيل بعد عام 1948 وضعت حدًّا لخطر التنافس من جانب الأيدي العاملة العربيّة الرخيصة. وبذلك أصبح بالإمكان تبديل وإقصاء الفلسطينيّين من إطار السوق (بواسطة إنشاء قِطاع يهوديّ منعزل) بمَوْضَعتهم داخل السوق ضمن «كاست» شغل دونيّة الحيثيّة والأجر،[18] وبعد عام1967 اتّسعت هذه «الكاست» بصورة كبيرة، إلى درجة تشغيل نحو مئة ألف فلسطينيّ من الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة في مَرافق الاقتصاد الإسرائيليّة. ونتيجة لإجراءات الركود الاقتصاديّ في أعقاب حرب «يوم الغفران» (حرب تشرين الأوّل عام 1973)، وارتفاع نسبة البطالة في مناطق الضائقة، تعالت من جديد الأصوات المطالِبة بتجزئة السوق، عبر إقصاء العمّال العرب من إطاره. هذه المرّة، طُرحت هذه المطالَبة مترافقة مع أيديولوجيا عنصريّة عامّة، من جانب حركة «كاخ» التي أسّسها مِئير كهانا.[19]

• **المصلحة الديموجرافيّة:** عمليّة شمل الفلسطينيّين، بأعداد آخذة في الازدياد، في سوق العمل الإسرائيليّة، وإن كان ذلك في إطار «كاست» دونيّة فيها، أوجدت ضغوطًا جديدة؛ فأكثريّة السكّان الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة في العام 1967 لم يهربوا ولم يُطردوا بعد الحرب. ونسبة الولادة في هذه الأراضي كانت أعلى بكثير من نسبة الولادة الإسرائيليّة. ومثل البروتستانت في إيرلندا الشماليّة، أو الناطقين بالإنجليزية في كويبك (كندا)، خاف الإسرائيليّون من «انتقام الأسرّة» الذي يهدّد بتغيير النِّسَب الديموجرافيّة بين الطرفين. وهكذا فإنّ إهمال التقييد _ الذاتيّ الإقليميّ (الجغرافيّ)، إثر صعود حزب الليكود إلى الحكم عام 1977، أدّى إلى وضع إسرائيل وجهًا لوجه أمام دلالات هذه الوقائع الديموجرافيّة بالنسبة لها.

17. Ibid. P. 820.

18. Shalev, Michael. (1989). Jewish organized labor and the Palestinians: A study of state/ society relation in Israel (pp. 104-115). In Baruch, Kimmerling (Ed.). **The Israeli state: Boundaries and frontiers**. SUNY Press.

19. شفير، چرشون؛ وَيلد، يوآف. (1986). سِمات اجتماعيّة _ اقتصاديّة في مصادر التصويت للحاخام كهانا. **دولة، حكم وعلاقات دوليّة**، 25. ص 107-108. (بالعبريّة)

Peled, Yoav. (1990). Labor market segmentation and ethnic conflict: The social basis of right – wing politics in Israel (pp. 93-113). In Asher, Arian & Michal, Shamir (Eds.). **The elections in Israel – 1988**. Boulder: Westview.

كانت قاعدة النزعة العالميّة والاشتراكيّة في الحركة الصهيونيّة، على الدوام، ضيّقة جدًّا. والتغيُّرات في مجالات الأرض والعمل والديموچرافيا، الموصوفة آنفًا، لم تؤدِّ إلى إهمال اشتراكيّة حركة العمل فحسْب، بل أدّت كذلك إلى إهمال التقييد _ الذاتيّ التقليديّ لهذه الحركة في موضوع التوسّع الإقليميّ. ومقاربتها الپراغماتيّة لمشكلة المناطق الجغرافيّة نجمت منذ البداية عن وعيها إزاء النِّسَب العدديّة بين الشعبَيْن، ومنذ عام 1967 تحاول الحكومات المختلفة في إسرائيل -في البداية حكومات العمل نفسها بشكل متردّد، وبعد ذلك حكومات الليكود بشكل منفلت العقال- أن تُواري هذا الوعي، كي تبعد عقبةً من طريق سياسة توسُّع إقليميّة لا تعرف الحدود. الانقلاب في الثقافة السياسيّة الإسرائيليّة من العالميّة إلى الانفراديّة، أو من مبدأ المواطَنة إلى مبدأ الانتماء الأصليّ _ الإثنيّ[20] (Primordialism) -انظر: (Harkabi, 1988; Lustick, 1988; Kemmerling 1985; Cohen, 1989) - هو تعبير عن محاولة للتحرّر من نموذج الاستيطان الذي جرى سبكه في فترة اليشوڤ. وازدياد تأثير الثقافة السياسيّة، التي يمثّلها الحلف الوثيق بين الليكود وَ «الحزب الدينيّ الوطنيّ» («المفدال»)، وكذلك الانحسار في مكانة الثقافة السياسيّة الديمقراطيّة الرسميّة، وأحيانًا الانحسار حتّى عن الحداثة نفسها في مكانة المجتمع الإسرائيليّ، ينبغي فهمها باعتبارها انقلابًا ثقافيًّا ناجمًا عن تغيير نموذج الاستيطان الكولونياليّ.

ويتأرجح رافعو لواء الثقافة السياسيّة الجديدة -الصهيونيّة الجديدة- بين جناحين: الأوّل جناح صغير ومتطرّف تتوق نفسه إلى مستعمرة طاهرة وحصريّة لا يكون فيها فلسطينيّون. وإلى هذا الجناح ينتسب المتمسّكون بمخطّطات الطرد («ترانسفير») على اختلاف أنواعهم، وفي مقدّمتهم أحزاب وحركات مثل «كاخ» وَ «تْسُومِت» وَ «مُولِيدِت». والثاني، جناح كبير أقرب إلى الوسط، تتوق نفسه إلى مستعمرة تعيد إلى الأذهان مستعمرة المَزارع، التي تكون المجموعة المستوطِنة فيها مسيطرة على مجموعة أكثر دونيّة منها. ويدخل في عداد هذا الجناح التيّارُ المركزيّ في حزب الليكود ومنظّمةُ «چُوش إيمونيم».

وكردّ مضادّ على تفشّي الثقافة السياسيّة الجديدة، الصهيونيّة الجديدة، جرت عمليّة «رَدْكَلة» في أوساط أجزاء من حركة العمل والحركات الأخرى التي على حوافّها. ويبلور هؤلاء نزعة عالميّة جديدة: ما بعد صهيونيّة. ويطالب مؤيّدو هذه النزعة بمساواة حقوق المواطن في إسرائيل بين العرب واليهود.

بَيْدَ أنّ «الصهيونيّة الجديدة» وَ «ما بعد الصهيونيّة» تبدوان، في نظر الكثيرين من الإسرائيليّين المتشبّثين بالصهيونيّة «الكلاسيكيّة» لحركة العمل، كفرًا بالجوهر. ويؤْثِر هؤلاء التشبّث بعالمٍ ولّى ولم يعد قائمًا، والتغاضي عن التغيّرات الحاصلة في المجتمع الإسرائيليّ خلال العقود الأخيرة. من جهتي، يبدو أنّ المعركة المستقبليّة على صبغة المجتمع الإسرائيليّ ستدور رحاها على الطيف (Spectrum) الموسوم في حدّه الأوّل من جانب «الصهيونيّة الجديدة»، والموسوم في حدّه الثاني من جانب «ما بعد الصهيونيّة».

20. Cohen, Erik. (1986). The changing legitimations of the state of Israel. **Studies in Contemporary Jewry**, 5. 148-165.

Harkabi, Yehoshafat. See footnote (4).

Lustick, Ian S. (1988). **For the land and the lord: Jewish fundamentalism in Israel**. New York: Council on Foreign Relations.

Kimmerling, Baruch. (1985). Between the primordial and the civil definition of the collective identity: Eretz Israel or the state of Israel? (pp. 262-283). In Erik, Cohen et al. (Eds.). **Comparative social dynamics**. Boulder: Westview.